المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (جامعة مصراتة أنموذجًا)

زهرة الشريف عبد السلام* **غادة جمال بن إسماعيل**

*zahra.ashareef2000@gmail.com

جامعة مصراتة **جامعة مصراتة**

https://doi.org/10.36602/jebs.2022.I03.01

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، ومن ثم وضع تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة مكونة من (30) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات هي: (واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل)، تم تطبيقها على عينة طبقية عشوائية من (116) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والاقتصاد، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة للدرجة الكلية للمجال الأول، والمجال الثاني، والمجال الثالث كان متوسطاً، أظهرت أيضًا وجود علاقة ارتباطية متوسطة، ودالة إحصائيًا بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، ووجود علاقة ارتباطية ضعيفة دالة إحصائيًا بين مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وعدم وجود علاقة بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، كما أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً، بين أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وفقًا لمتغير (نوع الكلية)، حيث جاءت لصالح كلية الاقتصاد، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين أفراد عينة الدراسة حول الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل وفقًا لمتغير (نوع الكلية). وفي ضوء تلك النتائج تم بناء تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية كمؤسسات للتعليم العالي وسوق العمل.

الكلمات الدالة: رؤية مستقبلية، التعليم العالي، الجامعات، سوق العمل.

A Future Vision to Activate the Relationship Between Higher Education Institutions and the Labor Market (Misurata University as a Model)

Zahra Elsherief Abdulsalam
Misurata University

Ghada Jamal Ben Ismail
Misurata University

Abstract

This study aimed at identifying the future vision for activating the relationship between higher education institutions and the labor market, and to develop a proposal to activate the mutual relationship between Libyan universities and the labor market to achieve the desired economic development. The study used the descriptive method. To achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of 30 items was distributed in three areas: i) the reality of academic programs at the university, ii) the skills of graduates and their relevance to the current and future needs of the labor market, and iii) the partnership between higher education institutions and the labor market. The questionnaire was applied to a stratified random sample of 116 faculty members from the Faculties of Education and Economics. The results of the study revealed that the study sample's estimation of the total score for the first field, the second field, and the third field was at the average level. There was also a medium correlation and statistically significant relationship between the reality of the academic programs at the university, and the graduates' skills and their suitability to the needs of the labor market. There was a weak correlation and statistically significant relationship between the skills of graduates and its suitability to the needs of the labor market on one hand and the partnership between higher education institutions and the labor market on the other. There was also no relationship between the reality of academic programs at the university and the partnership between higher education institutions and the labor market. The analysis showed that there were statistically significant differences among participants about the relationship between the reality of academic programs at the university and the skills of graduates and their relevance to the needs of the labor market according to the variable of the type of college which came in favor of the Faculty of Economics. On the other hand, the results showed that there were no statistically significant differences among the participants concerning the partnership between higher education institutions and the labor market according to the variable of the type of college. In light of these results, a proposed scenario was built to activate the reciprocal relationship between Libyan universities as institutions of higher education and the labor market.

Keywords: future vision, higher education, universities, labor market.

مقدمة

لقد بات من الواضح أهمية التعليم العالي والدور الذي يلعبه في التنمية البشرية؛ إذ لا يمكن تحقيق احتياجات سوق العمل في ظل التحديات والتحولات والتغيرات العالمية المتسارعة إلا من خلال إعداد مخرجات تعليمية، تحمل على عاتقها عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وسيؤدي هذا بدوره إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يؤكد حقيقة أنه لا توجد تنمية بشرية بل لا يمكن الحديث بأي حال من الأحوال عن تلبية احتياجات سوق العمل دون التعليم؛ ذلك أن التعليم هو السبيل والطريق الوحيد للوصول إلى التنمية الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية بغية النهوض الشامل بالمجتمعات، ومن هنا نجد أن العملية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن تجزئتها، إذ لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق دون التنمية البشرية، ولا يمكن للتنمية البشرية – أيضًا–أن تتحقق إلا بالتعليم، ومن هنا فإن التعليم عمومًا، والتعليم العالي على وجه الخصوص هو المعني بالتنمية المستدامة التي لا تتم إلا بالموائمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، ومن هنا تأتي أهمية التعليم العالي كونه يُسهم في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بشكل أساسي، ذلك من خلال إعداد هذه المخرجات معرفيًا ومهاريًا لمواكبة المستجدات، ومواجهة التحديات وفق الاتجاهات الحديثة وتقنياتها المعاصرة، وبناء على استراتيجيات وسياسات التعليم وبرامجه، لتصبح مؤسسات التعليم العالي بذلك موطنًا للفكر الإنساني المستنير على أرقى مستوياته، ومصدرًا لتنمية الموارد البشرية متوخيًا في ذلك رقي الفكر والإبداع والابتكار، وتقدم العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والإنسانية والتطبيقية، وتنمية القيم الإنسانية والإسهام في المعرفة الكونية على أسس من المساواة والتكافؤ، وترسيخ الأصالة وتطويرها، والنهوض بها إلى مستوى المعاصرة، ومن هذا المنطلق يستمد التعليم العالي أهميته.

إن إهمال مؤسسات التعليم العالي وعدم دعمها والاهتمام بها، وتطوير برامجها يؤدي إلى نتيجة حتمية مفادها فشل مخرجاتها، وإذا ما فشل التعليم العالي فإن لذلك الفشل تبعات وآثار تنعكس انعكاساً سلبيًا وخطيرًا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا هو حال البلدان التي لا تقوم بدعم التعليم العالي، وبالتالي لا توليه أي اهتمام، فنجدها تشهد تدهورًا في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونجد أن ظاهرة البطالة الناتجة عن عدم موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في تزايد.

ولكي تحقق مؤسسات التعليم العالي أهدافها ووظائفها التعليمية والبحثية والمعلوماتية في القرن الواحد والعشرين بنجاح، لابد أن تكون قادرةً على الاستجابة لحاجات التعليم والتدريب المتغيرة، وتكثيفها بما يلائم والمتغيرات التي طرأت على التعليم العالي، وتبني أسلوب وصيغ من النظم الوظائفية تتسم بقدر أكبر من المعرفة والمهارة في خريجيها (الأنصاري،2005، ص10). وتعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تهتم بالتحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبه وطموحاته، وتوسيع خياراته.

ويعد التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ويمثل أهم القضايا ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، إلا أن ما تشهده مخرجات التعليم العالي في ليبيا

من زيادة لظاهرة البطالة يعكس عدم التوافق بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم ربط استراتيجيات وسياسات التعليم في الجامعات الليبية بشكل ممنهج مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، وهذا بطبيعة الحال قد يكون من أهم العوامل التي أحدثت ذلك التباعد بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، لذلك تتطلب الأوضاع والمتغيرات الحالية في ليبيا ومتطلبات سوق العمل ضرورة المراجعة الشاملة والجذرية لسياسات وخطط وبرامج التعليم العالي في ليبيا، والعمل على تطوير أدائها، وزيادة قدرتها التنافسية، والاهتمام بمخرجاتها وتنميتها من خلال تأهيلها بما يتماشى مع المستويات العالمية ويلبي متطلبات سوق العمل، وبذلك نستطيع الحد من معدل ارتفاع البطالة لخريجي التعليم العالي الليبي، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي كأداة مهمة لتحقق التنمية المستدامة (مجموعة خبراء، 2016).

إن واقع مخرجات التعليم العالي في ليبيا يعاني من مشكلة عدم المواءمة بين مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ نتيجة لضخ المخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، وعجزٍ في بعض التخصصات التي تزداد لها الحاجة، وهذا يتطلب ضرورة الربط بين برامج التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات: كدراسة (الحواس، 2020)، ودراسة (البهنساوي، 2018)، ودراسة (الربيعي، 2017)، ودراسة (محمد، 2014)حيث أشارت جميعها إلى أن هناك علاقة متبادلة بين مخرجات التعليم العالي والتنمية ومتطلبات سوق العمل، وأن قوة هذه العلاقة تتباين من دولة إلى أخرى حسب درجة الاهتمام بالتعليم.

وبمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة، تبين أن مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية بصفة عامة ودولة ليبيا بصفة خاصة – وفي ضوء التحديات التي يفرضها المناخ التعليمي العالمي الجديد– تعاني من اختلال في تحديد أولوياتها لتعزيز العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات كدراسة باناعمه (2019)، ودراسة نوريه والفيصل (2018)، ودراسة البهنساوي (2018)، ودراسة الربيعي (2017)، ودراسة فالي (2017)، ودراسة الصمادي (2016)، ودراسة العوفي (2014)، ودراسة العتيبي (2010)، ودراسة علي (2010)، ودراسة محمد (2014)، حيث أكدت جميع هذه الدراسات على أن هناك مشكلة في وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن الحاجة ملحة للتخطيط والتطوير لمؤسسات التعليم العالي الليبي بشكل مستمر، وعمل المراجعات والدراسات الدورية لتقييم برامجها وخططها والتأكد من جودة

مخرجاتها وخدماتها. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثتين؛ لأن الاستمرار في زيادة البطالة من خريجي التعليم الجامعي الليبي، وعدم الحد منها يعد من أخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إن مواءمة برامج التعليم الجامعي الليبي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل الليبي يستوعب جميع خريجي هذه الجامعات، ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا إن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل الأوضاع والمتغيرات الحالية التي تشهدها ليبيا؛ تقع على الجامعات الليبية العديد من المسؤوليات والمهام تجاه تحقيق التنمية المستدامة؛ ذلك أن الجامعات المرموقة اليوم لم تعد مؤسسات تعلم الطلبة من أجل العلم فقط، بل أصبح لها هدف آخر هو تخريج قوى بشرية على قدر من المعرفة المهنية المناسبة لسوق العمل، قادرة على التكيف مع نموه، وتطور المعرفة التي تغيرت أسسها ومتطلباتها خلال العقدين الماضيين، بحيث أصبح الخريج الذي يتلقى معلومات نظرية أو شبه نظرية دون تطبيق عملي عن العلوم والتقنية لا مكان له في سوق العمل، ولا يمكنه الحصول على عمل إلا بإعادة تدريبه من جديد، وهذا الأمر كان من الأجدى أن يتم خلال مرحلة التعليم في الجامعة (الرويس، 2017). وينظر إلى الجامعات _بوصفها أهم المؤسسات في النظام التعليمي_ على أنها المحرك الأساسي لتحقيق هذه الأهداف؛ لما يتضمنه دورها من تفاعل مع المجتمع، ومشاركة له في التدريب والتطوير، وكذلك دورها في سد الفجوة في سوق العمل بما تنتجه من كوادر بشرية في مختلف التخصصات، وبما يسهم مع التعليم العام في تحسين مخرجاته من الطلاب (الميمان،2012).

وتعد جامعة مصراتة إحدى مؤسسات التعليم العالي المرموقة والمشهود بتميزها، حيث حظيت منذ نشأتها برعاية خاصة، شكلت لها حافزًا كبيرًا أسهم بانطلاقتها في كل الميادين المعرفية، إسهامًا في ذلك بتأهيل الكوادر البشرية لتشارك بفاعلية في خطط التنمية المستدامة والإصلاح الاقتصادي الوطني، حيث تؤمن بأن مهمتها ليست مجرد الاستجابة لحاجة كمية لتوفير أماكن للطلبة الذين لا يجدون مكانًا لهم، لسبب أو لآخر، وإنما هي مهمة الاستجابة لحاجات المجتمع الحالية والمستقبلية في مجال التنمية بشكل عام، وتلبية حاجات سوق العمل المتجددة بشكل خاص.

وفي ضوء كل ما سبق تأتي الدراسة الحالية لوضع رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة مصراتة، وذلك للتأكد من أن برامجها وخططها تحقق أهدافها المرسومة، والوقوف على العوائد الأساسية منها في تلبية متطلبات سوق العمل، وتحسين العملية التعليمية مستقبلًا، ومعرفة التعديلات الواجب إدخالها لزيادة فعالية تلك البرامج.

مشكلة الدراسة

شهد التعليم العالي في ليبيا نمواً سريعاً من حيث تزايد عدد الجامعات، وعدد التخصصات الأكاديمية، وعدد الطلبة المسجلين في هذه المؤسسات، وتسعى دولة ليبيا إلى النهوض بعمليات التنمية في مختلف المجالات، الأمر الذي يجعلها في حاجة دائمة لمخرجات تعليمية مؤهلة لدفع عملية التنمية واستدامتها، وتلبية متطلبات سوق العمل. ونظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد وللتطورات والتغيرات المتلاحقة في كافة جوانب الحياة وجد أن التعليم الجامعي في حاجة لتطويره ليلبي متطلبات سوق العمل، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا إلا أن العديد من الجامعات مازالت غير فاعلة في عملية تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بسبب القصور في بعض البرامج التي قد لا تكسبهم المعارف والمهارات العصرية التي يتطلبها سوق العمل. من هنا تأتي مشكلة هذا البحث التي تسعى لدراسة العلاقة بين مخرجات جامعة مصراتة وسوق العمل، ووضع رؤية لتفعيلها، حيث تظهر العديد من الدراسات كدراسة الرمحي (2020)، ودراسة الربيعي (2017)، ودراسة بالتمر (2015)، ودراسة الحداد (2008)، وكذلك تقرير دراسات خبراء البنك الدولي حول ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (2016) وجود معدلات عالية للبطالة بين خريجي الجامعات الليبية، وضعف مهارات وقدرات الخريجين من الأقسام المختلفة، وعدم مناسبتها لاحتياجات سوق العمل، وعمل الخريجين في مهن غير متوافقة مع تخصصهم الأكاديمي، الذي أثر على تحقيق أهداف التنمية في ليبيا.

تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة تساؤلات الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: **ما الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما واقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة؟

- ما مدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟
- ما درجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟
- ما العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة (0.05) لواقع البرامج الأكاديمية، ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية؟
- ما هو التصور المقترح لتفعيل العلاقة بين جامعة مصراتة وسوق العمل؟"

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الآتي:

- تسليط الضوء على واقع البرامج الأكاديمية بجامعة مصراتة.
- الكشف عن مدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية.
- الوقوف على أهم الملامح اللازمة للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- التعرف على العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- التعرف على الفروق واقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية.
- تقديم رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة في الآتي:

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها المتعلق بتحديد رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- من المأمول أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة المسؤولين في رسم السياسات التعليمية وتطوير نظام التعليم الجامعي في ليبيا، والتركيز على التخصصات المطلوبة بسوق العمل الليبي، وإعداد الخريجين التي تتوفر لديهم المهارات الوظيفية التي تتناسب ومتطلبات سوق العمل.
- قد تسهم في بيان مدى أهمية تكوين شراكات بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- تقديم رؤية مقترحة تدعم الجهود في حل مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي.

- من المتوقع أن تفتح الدراسة الحالية المجال للباحثين وطلاب الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا لدراسة واقع برامجها التعليمية، ومراجعة هذه البرامج، وتقييمها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الليبي الحالي.

حدود الدراسة

الحد الموضوعي: الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي في ليبيا وسوق العمل.

الحد البشري:اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والاقتصاد – جامعة مصراتة.

الحد المكاني: الأقسام العلمية بكليتي التربية والاقتصاد بجامعة مصراتة.

الحد الزماني: هي الفترة التي قامت الباحثتان بتطبيق الدراسة فيها، والمتمثلة في العام 2021م.

مصطلحات الدراسة: تتبنى الدراسة الحالية المفاهيم الآتية:

– **التعليم العالي:** ويعرّف بأنه المرحلة التعليمية التي تأتي بعد مرحلة الثانوية أو الدبلوم المتوسط، تطور الطالب وترفع مستوى كفاءته وتكسبه مهارات جديدة وخبرات تخصصية تساعده في الحصول على وظيفة في سوق العمل بعد تخرجه من مؤسسة التعليم العالي، وحصوله على الدرجة الجامعية أو الدبلوم العالي. (الطلحي، المشيطي، 2019، ص 81).

– **مخرجات التعليم العالي:** مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة (الدلو، 2016، ص 52).

– **سوق العمل:** هو مجال عرض العمل وطلبه، وهو مختلف الهيئات والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة الراغبة في توظيف الخريجين. (أحمد، 2017، ص 165).

– **مواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:** تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعليم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل. (داغر، الطراونة، القضاة، 2016، ص 2036).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، الذي يعتمد على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفًا دقيقًا، ويعبر عنه تعبيرًا كيفيًا أو تعبيرًا كميًا (عبيدات وآخرون، 2012)؛ حيث تم استخدام الاستبانة المكونة من (3) محاور

رئيسة للدراسة الحالية "رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل– جامعة مصراتة نموذجًا ".

مجتمع الدراسة

وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من أعضاء هيئة التدريس في كلٍ من كلية التربية وكلية الاقتصاد في جامعة مصراتة والبالغ عددهم (385).

عينة الدراسة: تكوّنت عينة الدراسة مما يأتي:

– **العينة الاستطلاعية:** تم اختيار عينة عشوائية قوامها (20) عضوًا من خارج عينة الدراسة، وذلك للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

– **العينة الأساسية:** تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية بنسبة (30%) من مجتمع الدراسة، فقد تكونت العينة الأساسية من (116) عضو هيئة تدريس موزعين على كليتي التربية والاقتصاد بواقع (50) عضوًا في كلية التربية و (66) عضوًا في كلية الاقتصاد، وتم تطبيق أداة الدراسة عليهم.

أداة الدراسة

بعد أن حددت الباحثتان مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، قامت بإعداد استبانة، وقد مرت أداة الدراسة بمراحل حتى وصلت إلى صورتها النهائية؛ حيث تكونت من (3) محاور أساسية: المجال الأول: **واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة،** المجال الثاني: **مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:** المجال الثالث: **الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.** وتكونت الاستبانة من (30) فقرةً ضمن تدريج ليكرت الخماسي.

صدق الأداة وثباتها: مرت الأداة بعدد من المراحل حتى وصلت إلى شكلها النهائي ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يأتي:

أولًا– صدق الأداة:

الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

قامت الباحثتان بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بلغ عددهم (6)، لإبداء آرائهم في مدى صلاحية الفقرات ومدى وضوحها، وسلامة اللغة، وفي ضوء آرائهم ومقترحاتهم قامت الباحثتان بالأخذ بآرائهم ومقترحاتهم، فتم الإبقاء على الفقرات التي تزيد نسبة اتفاق المحكمين على بقائها (85%) فأكثر حتى وصلت الأداة إلى الشكل النهائي (30) فقرة.

الصدق البنائي " صدق الاتساق:

بعد التأكد من صدق المحكمين لأداة الدراسة، وبعد عملية التصميم النهائي للاستبانة، استخدمت الباحثتان معامل ارتباط "بيرسون" لقياس العلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، حيث قامت الباحثتان بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيقها على عيّنة استطلاعية مكونة من (20) عضو هيئة تدريس من خارج عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين درجات كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما يتضح من الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرة والدرجة الكلية للمحور وبين الفقرات والمحور بالدرجة الكلية لأداة الدراسة (العينة الاستطلاعية: ن=20)

ت	المجال – الفقرات	معامل ارتباط بيرسون الفقرة بالمجال	الدلالة الإحصائية	معامل ارتباط بيرسون الفقرة والمجال بالدرجة الكلية	الدلالة الإحصائية
	المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة			.708**	.000
1	ترتبط برامج الجامعة بالاحتياجات المجتمعية (الاجتماعية – الاقتصادية).	.604**	.005	.557*	.011
2	تنمي البرامج الجامعية لدى الطالب المهارات اللازمة لسوق العمل.	.723**	.000	.544*	.013
3	تطور الجامعة برامجها في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني.	.501*	.024	.632**	.003
4	تساير البرامج الجامعية الحالية التوجهات المحلية والعالمية.	.463*	.040	.750**	.000
5	تستجيب البرامج الجامعية لمتغيرات سوق العمل.	.590**	.006	.670**	.001
6	تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل.	.551*	.012	.643**	.002
7	يتلاءم محتوى المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.	.720**	.000	.604**	.005
8	يسهم إعداد الطالب الحالي في التنمية المستدامة.	.557*	.011	.720**	.000
9	تسهم التخصصات الحالية في توفير احتياجات سوق العمل.	.600**	.005	.656**	.002
10	تسهم البرامج الحالية في بناء الأهداف الشخصية للطالب والتخطيط لمستقبله.	.719**	.000	.553*	.011
	المجال الثاني: مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:			.896**	.000
1	يوجد ارتباط بين ما يتم تدريسه والمهارات المطلوبة في سوق العمل.	.529*	.017	.497*	.026
2	تنمي طرق التدريس التفكير الإبداعي للطالب.	.612**	.004	.466*	.038
3	يشجع التعليم الجامعي على التعلم الذاتي.	.840**	.000	.637**	.003

4	يركز التعليم الجامعي على المهارات العملية أكثر من المهارات النظرية.	.560*	.010	.511*	.021
5	يكتسب الطالب مهارة حل المشكلات من البرنامج التعليمي.	.449*	.047	.495*	.027
6	يتقن الطالب أساسيات بعض اللغات الأجنبية كـ (اللغة الانجليزية– اللغة الفرنسية).	.684**	.001	.604**	.005
7	يتيح التعليم الجامعي للطالب فرصًا للابتكار والإبداع.	.495*	.026	.650**	.002
8	يكتسب الطالب مهارة التعاون والعمل الجماعي.	.623**	.003	.476*	.034
9	يكتسب الطالب مهارات تنظيم الوقت واتخاذ القرار وتنظيم العمل.	.824**	.000	.641**	.002
10	يتعلم الطالب مهارات الاتصال والتواصل (الكتابي والشفهي) اللازمة لتعامله مع أرباب العمل.	.545*	.013	.683**	.001
11	يكتسب الطالب مهارات الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة.	.635**	.003	.450*	.047
12	يكتسب الطالب مهارات التفاوض والتعامل مع ضغوط العمل.	.683**	.001	.623**	.003
	المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل:			.794**	.000
1	تتيح الجامعة الفرصة لمؤسسات المجتمع لتعديل واقتراح بعض البرامج الدراسية.	.848**	.000	.756**	.000
2	تستطلع الجامعة رأي مؤسسات المجتمع في المستوى المعرفي والمهاري للخريج.	.717**	.000	.606**	.005
3	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع.	.602**	.005	.591**	.006
4	تنشئ الجامعة وحدة لمتابعة الخريجين للوفاء باحتياجاتهم.	.524*	.018	.611**	.004
5	تضع الجامعة سياسة محددة لمتابعة الخريجين في سوق العمل.	.777**	.000	.478*	.033
6	تقوم الجامعة بعقد لقاءات دورية مع الخريجين لمناقشة آرائهم في البرامج المتاحة.	.703**	.001	.599**	.005
7	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات للخريجين يتم تحديثها بصفة مستمرة.	.723**	.000	.712**	.000
8	توجد حلقة تواصل بين الجامعة والخريجين بعد التخرج.	.723**	.000	.587**	.007
9	تحرص مؤسسات المجتمع على اطلاع الخريجين الجدد الملتحقين بها على الجديد في مجال تخصصهم.	.636**	.003	.595**	.006

*دالة عند مستوى 0.05

**دالة عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول رقم(1) أن قيم معامل ارتباط بيرسون بين فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وبين الفقرات والمجال والدرجة الكلية للاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05 – 0.01)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة صدق مما يشير إلى تحقق صدق الأداة لقياس ما أعدت من أجله.

ثانياً- ثبات الأداة:

لحساب قيم معامل ثبات الأداة قامت الباحثتان بتطبيق الأداة على العيّنة الاستطلاعية، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ. Cronbach'sAlpha ويبين جدول رقم (2) معامل ثبات مجالات الاستبانة:

جدول رقم (2) معاملات ثبات ألفا كرونباخ للمجالات والدرجة الكلية (العينة الاستطلاعية: ن=20)

ت	المجال	معامل ثبات ألفا كرونباخ
1	المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	0.88
2	المجال الثاني: المهارات العملية للخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية	0.91
3	المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل	0.90
	الدرجة الكلية	0.93

يتضح من الجدول السابق أن نتائج حساب معامل ثبات مجالات أداة الدراسة تراوحت بين (0.88 – 0.91) وبلغت على الدرجة الكلية (0.93) ما يشير إلى أن أداة الدراسة ذات ثبات مرتفع.

الأساليب الإحصائية

للإجابة على أسئلة الدراسة قامت الباحثتان باستخدام عدد من الأَساليب الإحصائية لتطبيقها في برنامج التحليل الإحصائي SPSS نسخة (23) حيث تم استخراج:

1- معاملات ارتباط بيرسون للتحقق من الصدق، ومعاملات كرونباخ ألفا للتحقق من الثبات.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن الأسئلة (1-3)

3- معامل ارتباط بيرسون للإجابة عن السؤال الرابع

عرض نتائج الدراســـة ومناقشتها: تم عرض النتائج ومناقشتها في ضوء أسئلة الدراسة الآتية:

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة والجدول (3) يبين ذلك:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراته

ت	المجال – الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	ترتبط برامج الجامعة بالاحتياجات المجتمعية (الاجتماعية – الاقتصادية).	3.12	.674	متوسطة
2	تنمي البرامج الجامعية لدى الطالب المهارات اللازمة لسوق العمل.	3.07	.669	متوسطة
3	تطور الجامعة برامجها في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني.	2.94	.676	متوسطة
4	تساير البرامج الجامعية الحالية التوجهات المحلية والعالمية.	2.87	.729	متوسطة
5	تستجيب البرامج الجامعية لمتغيرات سوق العمل.	2.59	.710	قليلة
6	تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل.	3.21	.808	متوسطة
7	يتلاءم محتوى المقررات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.	3.03	.704	متوسطة
8	يسهم إعداد الطالب الحالي في التنمية المستدامة.	2.82	.680	متوسطة
9	تسهم التخصصات الحالية في توفير احتياجات سوق العمل.	2.98	.734	متوسطة
10	تسهم البرامج الحالية في بناء الأهداف الشخصية للطالب والتخطيط لمستقبله.	2.81	.588	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	2.94	.357	متوسطة

يتضح من الجدول (3) أن الدرجة الكلية لواقع البرامج الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة مصراتة جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.94)، وانحراف معياري (0.357)، ويمكن تفسير ذلك بأن البرامج الأكاديمية التي تقدمها جامعة مصراتة قد أعدت بعناية ومهنية جيدة بالقدر الذي مكّنها من أن تلبي حاجات سوق العمل، وتكسب الطالب المعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها سوق العمل، وفي الوقت نفسه توضح أن جامعة مصراتة لم تصل إلى مبتغاها، فبالرغم من الخطوات التي اتخذت لرفع مستوى الجامعة إلا أنها ما زالت لم تحقق ما تسعى له من تميز على المستويين العربي والعالمي. وفيما يخص فقرات البرامج الأكاديمية نجد أن الفقرة" **تخصصي الحالي غير مطلوب بكثرة في سوق العمل**"قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية بمتوسط حسابي (3.21)، وانحراف معياري (0.808)، وبدرجة متوسطة، تلتها الفقرة "**ترتبط برامج الجامعة بالاحتياجات المجتمعية (الاجتماعية – الاقتصادية)**" على متوسط حسابي (3.12)، وانحراف معياري (0.674)، وبدرجة متوسطة، وقد تفسر هذه النتيجة بأن الجامعات تسعى دائما لنيل رضى

المستفيدين من خدماتها وبالتحديد سوق العمل بمؤسساته المختلفة، من خلال تلبية متطلباته بتوفير خريجين ذوي كفاءات ومهارات عالية، تسهم في رفع إنتاجية مؤسسات المجتمع المحلي. وفيما يخص الفقرة " **تستجيب البرامج الجامعية لمتغيرات سوق العمل**"فقد حصلت على أدنى المتوسطات الحسابية بمتوسط حسابي (2.59)، وانحراف معياري (0.710)، وبدرجة قليلة. وتراوحت المتوسطات الحسابية على الفقرات (2.59 – 3.21). ويمكن تفسير ذلك بأن عينة الدراسة ترى أن الإصلاحات العديدة التي مست التعليم الجامعي لا تزال تحتاج إلى تطوير وربط المضامين التعليمية وأهدافها بمتطلبات سوق العمل. كما ترجع الباحثتان هذه النتيجة إلى جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يعرفها مجتمعنا التي زادت بقوة في تعميق الفجوة بين الجامعة والمجتمع ومتطلبات سوق العمل. وقد يُعزى إلى أن الجامعة لا تتابع مستوى أداء خريجيها في المؤسسات التي يعملون بها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم للعمل على معالجتها، وقد يكون السبب في ذلك صعوبة متابعة الجامعة للأعداد الكبيرة من خريجيها العاملين في سوق العمل، كما أن ذلك يتطلب كادراً متخصصاً ومتفرغاً لهذه المهمة، وهذا يحمل الجامعة تبعات مالية إضافية، كما أنه من الصعب عملياُ القيام بمهمة متابعة مستوى أداء الخريجين الموزعين على مستوى البلاد برمتها. وقد تُعزى هذه النتيجة أيضاً إلى أن سياسة الجامعة في استحداث التخصصات قد تكون غير ملائمة وحاجة المجتمع. وهذه النتائج تتوافق مع دراسة **داغر، وآخرين** (2016)، ودراسة **دمنهوري** (2013)، ودراسة خدنة (2009)، ودراسة زوين وهاشم (2009).

ثانياً– نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثاني:ما مدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراتة لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والجدول (4) يبين ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراته لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

ت	المجال – الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	يوجد ارتباط بين ما يتم تدريسه والمهارات المطلوبة في سوق العمل.	3.10	.727	متوسطة
2	تنمي طرق التدريس التفكير الإبداعي للطالب.	3.23	.702	متوسطة
3	يشجع التعليم الجامعي على التعلم الذاتي.	2.91	.672	متوسطة
4	يركز التعليم الجامعي على المهارات العملية أكثر من المهارات النظرية.	2.85	.636	متوسطة
5	يكتسب الطالب مهارة حل المشكلات من البرنامج التعليمي.	2.69	.638	متوسطة
6	يتقن الطالب أساسيات بعض اللغات الأجنبية كـ (اللغة الانجليزية– اللغة الفرنسية).	3.22	.905	متوسطة
7	يتيح التعليم الجامعي للطالب فرصًا للابتكار والإبداع.	2.68	.830	متوسطة
8	يكتسب الطالب مهارة التعاون والعمل الجماعي.	3.18	.693	متوسطة
9	يكتسب الطالب مهارات تنظيم الوقت واتخاذ القرار وتنظيم العمل.	2.80	.688	متوسطة
10	يتعلم الطالب مهارات الاتصال والتواصل (الكتابي والشفهي) اللازمة لتعامله مع أرباب العمل.	3.03	.801	متوسطة
11	يكتسب الطالب مهارات الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة.	3.06	.701	متوسطة
12	يكتسب الطالب مهارات التفاوض والتعامل مع ضغوط العمل.	2.89	.695	متوسطة
	الدرجة الكلية لملائمة مهارات خريجي جامعة مصراته لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة	2.97	.425	متوسطة

يبين الجدول (4) أن الدرجة الكلية لمدى ملائمة مهارات خريجي جامعة مصراته لسوق العمل الحالية والمستقبلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حصلت على متوسط حسابي (2.97)، وانحراف معياري (0.425)، وبدرجة متوسطة، وحصلت جميع فقرات المجال على درجة متوسطة؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.68 – 3.23). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الجوانب المعرفية تغلب على الجوانب المهارية في مضامين المقررات الدراسية. حيث تبين أن أكثر ما يعانيه الطالب المتخرج هو صعوبة الاندماج المهني، وعدم إلمامه بالمعارف والمعلومات والمهارات الخاصة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ومتطلبات سوق العمل، وقد يعزز التفسير ما ورد في تقرير خبراء البنك الدولي (2016) حيث تشير الأرقام في ذلك التقرير إلى أن ليبيا تعاني من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم إذا ما قيست على معدل الالتحاق بالتعليم العالي لديها، وهو ما يسلط الضوء على كلٍ من ضعف الطلب على الخريجين وعدم تناسب المهارات التي تشير إلى ضعف

كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، حيث يشير التقرير إلى زيادة البطالة من 13.5 في المائة عام 2010 إلى 19.0 في المائة عام 2012، وفي ذلك العام الأخير قدرت نسبة البطالة بين الشباب بحوالي 48 في المائة، والبطالة بين الإناث بحوالي 25 في المائة، وبالنظر إلى تضخم القطاع العام وقلة الخيارات المتاحة بالقطاع الخاص، فإن هذه الأنماط تعكس على الأرجح ازدياد نسبة البطالة للسنوات التالية نتيجة قلة الوظائف المتاحة لليبيين ومنهم خريجو الجامعات. وما يؤكد ذلك ما أظهره تقييم مناخ الاستثمار لعام 2012 أن 30 في المائة من الشركات تشكو من صعوبات في توظيف الليبيين ومنهم خريجو الجامعات. ولكي يتقدم الليبيون إلى الأمام سيكون من المحتم تحسين درجة الاستعداد لقبول الوظائف والمهارات الملاءمة لاحتياجات القطاع الخاص الناهض، خاصة وأن هذا القطاع يرتبط بالتغيرات المتسارعة عالمياً وإقليمياً التي أصبحت تتطلب مهارات متطورة لخريجي الجامعات في القرن الواحد والعشرين.

ثالثاً–نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الثالث:ما درجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والجدول (5) يبين ذلك:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل

ت	المجال – الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	تتيح الجامعة الفرصة لمؤسسات المجتمع لتعديل واقتراح بعض البرامج الدراسية.	2.88	.825	متوسطة
2	تستطلع الجامعة رأي مؤسسات المجتمع في المستوى المعرفي والمهاري للخريج.	2.73	.727	متوسطة
3	تعقد الجامعة اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع.	3.14	.658	متوسطة
4	تنشئ الجامعة وحدة لمتابعة الخريجين للوفاء باحتياجاتهم.	3.05	.922	متوسطة
5	تضع الجامعة سياسة محددة لمتابعة الخريجين في سوق العمل.	2.87	.900	متوسطة
6	تقوم الجامعة بعقد لقاءات دورية مع الخريجين لمناقشة آرائهم في البرامج المتاحة.	3.12	.943	متوسطة
7	تمتلك الجامعة قاعدة بيانات للخريجين يتم تحديثها بصفة مستمرة.	3.24	.718	متوسطة
8	توجد حلقة تواصل بين الجامعة والخريجين بعد التخرج.	3.06	.944	متوسطة
	الدرجة الكلية للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل	3.01	.409	متوسطة

يبين الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية للشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.04)، وانحراف معياري (0.413)، كما جاءت جميع الفقرات على هذا المجال بدرجة

متوسطة، وتراوحت المتوسطات الحسابية (2.73 – 3.24). ويتضح من هذه النتيجة أن الجامعة تولي عمليات الشراكة والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل لمراجعة البرامج التعليمية – بناء على احتياجاتها ومتطلباتها– اهتماماً، إلا أن هذا التنسيق يعتريه بعض الضعف في الوصول للمستوى المطلوب. ويمكن تفسير ذلك بأن الجامعة ترى أن قطاعات سوق العمل لا تمتلك القدرات العلمية التي تجعلها قادرة على القيام بدور مراجعة البرامج التعليمية، مما تسبب في ضعف تنسيق الجامعة مع سوق العمل لمراجعة هذه البرامج بناء على احتياجات سوق العمل، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة الحواس (2020).

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الرابع:ما العلاقة بين كلٍّ من واقع البرامج الأكاديمية وملائمة مهارات الخريجين لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؟"

تم استخراج معامل ارتباط بيرسون لإيجاد قوة واتجاه العلاقة بين كلٍّ من واقع البرامج الأكاديمية وملائمة مهارات الخريجين لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والجدول (6) يبين ذلك:

جدول (6): معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين كلٍ من واقع البرامج الأكاديمية وملائمة مهارات الخريجين لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل

المجال	الارتباط	المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	المجال الثاني: المهارات العملية للخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية	المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل
المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	بيرسون	1	.590**	.125
	الدلالة		.000	.180
	العدد	116	116	116
المجال الثاني: المهارات العملية للخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:	بيرسون	.590**	1	.221*
	الدلالة	.000		.017
	العدد	116	116	116
المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل:	بيرسون	.125	.221*	1
	الدلالة	.180	.017	
	العدد	116	116	116

يبين الجدول (6) وجود علاقة ارتباطية متوسطة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة ومهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، ويمكن تفسير ذلك بأن البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة قد أعدت بعناية ومهنية عالية بالقدر الذي مَكَّنها من أن تلبي حاجات سوق العمل، وتكسب خرجيها المعارف والمهارات والقيم التي يتطلبها سوق العمل. وفيما يخص مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، فقد أظهرت النتائج علاقة ارتباطية ضعيفة دالة إحصائيًا، ويمكن عزو ذلك إلى ضرورة مشاركة ممثلي مؤسسات سوق العمل بشكل واسع، وسماع آرائهم واقتراحاتهم حول المهارات المتجددة في سوق العمل اللازمة للخريج. وفيما يخص واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة، ويمكن تفسير ذلك لعدم امتلاك مؤسسات سوق العمل القدرات العلمية التي تمكنها من القيام بدور مراجعة البرامج الأكاديمية، واقتراح التعديلات المناسبة، وهذه النتائج تتوافق مع دراسة الحواس (2020).

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الخامس:هل توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة (0.05) لواقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار **(ت)** لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لواقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية، والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية والجدول (7) يبين ذلك:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار ت لبيان دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لواقع البرامج الأكاديمية ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل الحالية والمستقبلية والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل حسب متغير الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسطات	الانحرافات	ت	درجات الحرية	الدلالة
المجال الأول: واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة	التربية	50	2.81	.298	-3.706-	114	.000
	الاقتصاد	66	3.05	.367			
المجال الثاني: مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية	التربية	50	2.77	.343	-4.764-	114	.000
	الاقتصاد	66	3.12	.421			
المجال الثالث: الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل	التربية	50	2.96	.383	-.963-	114	.337

الاقتصاد	66	3.04	.428

يبين الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) على المجالين: الأول " واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة، والمجال الثاني: مهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية لصالح كلية الاقتصاد، ويمكن تفسير ذلك بالتزام كلية الاقتصاد في برامجها ومهارات خريجيها بشروط ومعايير الجودة، كونها من كليات الجامعة التي حصلت على الاعتماد، عكس كلية التربية التي لا زالت تعمل على تطوير برامجها ومهارات خريجيها في ظل معايير الجودة واشتراطاتها. في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المجال الثالث الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، ويمكن تفسير ذلك بأن كلية التربية وكلية الاقتصاد تجمعان على أهمية الشراكة مع مؤسسات سوق العمل.

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال السادس: ونصه: " ما هو التصور المقترح لتفعيل لعلاقة بين جامعة مصراتة وسوق العمل؟"

قدمت الباحثتان هذا التصور المقترح بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، إضافة إلى مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع العلاقة بين الجامعات وسوق العمل ومنها دراسات: (الحواس، 2020؛ أمعزيق وجيد الله، 2019؛ العبسي، 2017؛ الدلو، 2017)، واعتبار هذه المصادر مرجعية تم الاستناد إليها في إعداد تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يركز هذا المقترح على آليات تفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل بما يصب في صالح التنمية الاقتصادية، وجسر الهوة بين الجامعات الليبية وسوق العمل.

فلسفة التصور المقترح:

يعد ارتباط التعليم الجامعي بسوق العمل أحد سبل تحقيق أهداف التعليم العالي في ليبيا، وربطه بالدورة الاقتصادية، بحيث يكون الخريج مواكباً لاحتياجات سوق العمل، ومتطلبات التنمية والنهوض الاقتصادي، ويتجلى هذا الارتباط بتفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية وسوق العمل من خلال مشاركة مؤسسات سوق العمل في برامج التعليم الجامعي، وتمويل الأنشطة البحثية، والاستفادة من الكوادر الجامعية والإمكانات الأخرى لهذه الجامعات، وضرورة المشاركة في تقييم خريجي التعليم الجامعي، وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات مؤسسات

سوق العمل من اليد الماهرة المزودة بالكفايات الجامعية المهنية والعلمية المناسبة وإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات ما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

الهدف العام للتصور المقترح:

يتمثل الهدف العام للتصور المقترح في كيفية تفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ممثلة بجامعة مصراتة وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

آليات تحقيق الهدف العام للتصور المقترح:

إن تحقيق الهدف العام لهذا التصور يتم من خلال الآليات الفرعية الآتية:

- تقديم إطار عمل إجرائي لأهم متطلبات تفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- بناء منظومة فكرية فلسفية توجه الجامعات الليبية لتعزيز علاقاتها التبادلية مع مؤسسات سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحديد آليات تفعيل العلاقة التبادلية وتعزيزها بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل، التي منها على سبيل المثال وجود الوحدات الإدارية في الجامعات الليبية المعنية بمهمة التواصل والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل، وكذلك تشكيل لجان وفرق عمل مختلفة داخل الوحدة الإدارية لإعداد التقارير عن إمكانيات الجامعات، وللتواصل مع مؤسسات سوق العمل، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية للفرق واللجان التي سيسند إليها إنجاز المهام.
- تفعيل بعض الحلول للمشكلات التي كشف عنها الجانب الميداني للدراسة.
- تحقيق التكامل بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات الليبية ومواكبتها للتطورات الحديثة من خلال تفعيل علاقاتها مع مؤسسات سوق العمل وتعزيزها.

الجهات المستفيدة من التصور المقترح:

وزارة التعليم – الجامعات الليبية – وزارة الاقتصاد – وزارة التخطيط – مؤسسات سوق العمل المحلية – مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً– منطلقات ومبررات بناء التصور المقترح:

- مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009–2025. وكذلك استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013–2040.
- مؤشرات واقع التعليم الليبي وفق مضامين البند الرابع من خطة التنمية المستدامة لليونسكو 2030.
- نتائج البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل.
- نتائج الدراسة الميدانية الحالية التي أظهرت ضرورة تنسيق الجامعة مع مؤسسات سوق العمل لمراجعة البرامج الأكاديمية بناء على احتياجات سوق العمل، والسماح لمؤسسات سوق العمل بالاستفادة من الورش والمختبرات التابعة للجامعة، وقيام الجامعات بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشاكل مؤسسات سوق العمل وعملياتها التسويقية.
- الطبيعة المتغيرة لسوق العمل واتسامه بالديناميكية وسرعة التحول، فما هو مقبول من تخصصات اليوم قد لا تكون له تلك الأهمية في سنوات قليلة قادمة.
- التحول النوعي في طبيعة المهارات المطلوبة بما يتواكب مع السوق العالمية.
- ارتفاع مستوى البطالة بين مخرجات كلية التربية وكلية الاقتصاد.
- التطور التكنولوجي الهائل في مختلف المجالات الحياتية.
- زيادة الارتباط بين التعليم والتنمية.
- المواءمة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل من التحديات التي تواجه الجامعات في ليبيا.
- سوق العمل هو السبب الرئيس في استحداث الكثير من التخصصات والتوسع فيها.
- انعزال التعليم عن الحياة العملية داخل سوق العمل أدى إلى فجوة كبيرة قائمة على أرض الواقع بين مخرجات العملية التعليمية وما تقدمه، وبين سوق العمل وما يتطلبه من مواصفات معينة.
- ربط استراتيجيات وسياسات التعليم بما يتطلبه سوق العمل بطريقة علمية وممنهجة تعمل في النهاية على تقريب الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل وبين مخرجات التعليم.

ثانيا- أهداف التصور المقترح:

- الوصول إلى صيغة تساعد المسؤولين في كليتي التربية والاقتصاد على ربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل.
- الارتقاء بمخرجات كلية التربية وكلية الاقتصاد كمياً ونوعياً.
- إيجاد صيغة شراكة فاعلة بين كلية التربية وكلية الاقتصاد ومؤسسات سوق العمل ما يُسهم في تخريج طلبة يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل.
- إعادة صياغة عمليات التعليم والتدريب في كلية التربية وكلية الاقتصاد، وربطها بمستجدات سوق العمل.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات بناء الشراكات الأكاديمية لتطوير البرامج والمناهج الدراسية، والهيئة التدريسية، والبحث العلمي في ضوء احتياجات سوق العمل.
- ربط خطط وبرامج كلية التربية وكلية الاقتصاد باحتياجات سوق العمل.
- المراجعة الشاملة والمستمرة للمهارات والمعارف التي تقدمها كلية التربية وكلية الاقتصاد للطالب بناء على احتياجات سوق العمل.
- التنسيق بين المسؤولين في كلية التربية وكلية الاقتصاد ومسؤولي قطاع سوق العمل لرسم سياسات التعليم والتدريب في هذه الكليات.
- تقديم إطار عمل إجرائي لآليات بناء الشراكات المهنية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل من خلال التبادل الطلابي، والتحاقهم بمؤسسات سوق العمل أثناء فترة التدريب المهني.

ثالثاً- عناصر التصور المقترح:

1- آليات تفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتطوير البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية:

من خلال استقراء الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالجامعات ومؤسسات سوق العمل يمكن تحديد أهم الآليات لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل لإعادة صياغة البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل لتلبية احتياجاتها، وهي كما يأتي:

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التخطيط لبناء البرامج الأكاديمية.

- إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوبة، وإعداد متخرج مؤهل لها.
- إشراك مختصين وخبراء من مؤسسات سوق العمل في لجان إعادة بناء البرامج الأكاديمية.
- اشتمال البرامج على المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل.
- مرونة البرامج لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتناسب مع التطورات التقنية في مؤسسات سوق العمل.
- العمل من خلال العلاقة المتبادلة بين الجامعات الليبية وسوق العمل على توفير بنية تحتية للبحث العلمي تشجع الهيئة التدريسية على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
- الشراكة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل لتوفير الدعم الكافي للبحث العلمي لتسليط الضوء على مشكلات سوق العمل، والعمل على وضع الحلول العلمية لها.
- ربط مشاريع تخرج الطلبة بمشكلات سوق العمل.

2- آليات تفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بمهارات الخريجين وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية:

- التنسيق والتعاون بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل في إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية، وإعطاء مساحة أكبر للجوانب المهارية التي يتلقاها الخريج مقابل الجوانب المعرفية.
- تضمين الخطة الدراسية بالمهارات التخصصية اللازمة مثل: المهارات المعرفية، والمهارات الذهنية، والمهارات المهنية، والمهارات الحياتية، والمهارات العملية.
- تهيئة البيئة الجامعية إدارياً لصقل الجوانب المهارية التخصصية المطلوبة لسوق العمل.
- إعادة النظر في محتويات البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل كل أربع سنوات لتحديث المعارف والمهارات التي تواكب حاجات ومتطلبات سوق العمل.
- التركيز على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لرفع قدرات ومهارات الخريج، وتساعده على الاندماج في سوق العمل.
- توسيع الشراكة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بتدريب الخريجين من خلال التركيز على توفير بيئة تدريبية مناسبة، وكفاءة تدريسية متميزة.

- العمل على تعزيز العلاقة الفاعلة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل من خلال تحقيق الكفايات الشخصية والمهنية والثقافية والمعرفية التي تراعي المهارات المهنية العملية، والفنية، والحياتية، والذهنية التي يحتاجها الخريجين.
- العمل على ترسيخ البرامج الأكاديمية من خلال الشراكة مع مؤسسات سوق العمل للكفايات الاجتماعية والمدنية، التي تتسق مع المهارات الحياتية التي تسهم في اندماج الخريج في عالم العمل.
- تنمية القدرة لدى الخريج بالانفتاح على الآخر، والمعرفة بجوانب مهارات القرن الواحد والعشرين المتعلقة بمؤسسات سوق العمل ما يجعله يحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.
- العمل من خلال العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل على إكساب الخريج مهارات التفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات، وتحديد الخطط العلاجية للمشكلات الطارئة في سوق العمل في ظل المتغيرات، ورفع مستوى الإرشاد المهني، والمعرفة التقنية الحديثة واللازمة لأداء مهام التخصص في العمل.
- تمكين الطالب الخريج من إتقان مهارات البحث العلمي ذات العلاقة بمجال التخصص.

3- آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل:

- التنسيق والتعاون بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل في كيفية تفعيل التعاون المشترك في مجال التدريب والتعليم المستمر بين الطرفين.
- وضع الخطط التدريبية التي تضعها لجان مشتركة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل، توضح فيها تفاصيل التدريب المتبادل، وتؤدي إلى الوصول للهدف المنشود من التدريب.
- تعزيز العلاقة بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل من خلال التحاق أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الليبية بمؤسسات سوق العمل لقضاء سنوات التفرغ، وذلك لدراسة مشاكل هذه المؤسسات والاستفادة من المستجدات التقنية.
- استقبال بعض الخبراء من مؤسسات سوق العمل لإلقاء محاضرات في مؤسسات التعليم العالي في جوانب عملية أو لتثقيف الطلاب حول ما يتطلبه سوق العمل.
- التوسع في الكراسي البحثية الممولة من مؤسسات سوق العمل في الجامعات الليبية، مع التركيز على البحوث العلمية ذات الطابع الابتكاري التي يكون لها مردود إيجابي على التنمية الاقتصادية.

- إنشاء صندوق خاص للأبحاث العلمية في مؤسسات التعليم العالي تموله مؤسسات سوق العمل.

مراحل تنفيذ التصور المقترح:

تستعرض الباحثتان في هذا السياق أربع مراحل تقودنا إلى تحقيق الهدف العام لهذا التصور الذي يسعى لتفعيل العلاقة بين الجامعات الليبية ممثلة بجامعة مصراتة وسوق العمل، والعمل على تعزيزها مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث تؤدي كل مرحلة من هذه المراحل دوراً مهماً يسهم في نجاح المقترح، فالمرحلة الأولى تمهد الطريق لتطبيق التصور المقترح، والمرحلة الثانية تتولى الإعداد لتطبيق التصور وذلك من خلال التجهيزات المطلوبة، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بتطبيق التصور، لذا فهي تعد من أهم المراحل لنجاح التصور، إذ تعنى باشتقاق الأهداف قصيرة الأجل لتحويل الأهداف العامة إلى واقع عملي. ثم تأتي المرحلة لتركز على **متابعة** الأداء والتقويم في جميع مراحل تطبيق التصور المقترح بغية الوقوف على السلبيات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها.

الصعوبات المتوقعة أمام تطبيق التصور المقترح:

أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح ما يأتي:

- صعوبة إصدار لوائح وقوانين تنظم العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل في ظل الأوضاع الراهنة.
- قلة توفر المعلومات الدقيقة حول الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق.
- قلة الموارد المتاحة، وصعوبة إدارتها، ونقص الكفاءات اللازمة لهذه الإدارة.
- عدم قناعة مؤسسات سوق العمل بجدوى تطبيق التصور المقترح.
- نقص الوعي بالفوائد المتحققة بتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل.
- اعتماد مؤسسات سوق العمل على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكلها.
- ثقافة مقاومة التغيير والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في ليبيا.
- وجود فجوة بين مخططي السياسة التعليمية للتعليم العالي ومؤسسات سوق العمل.
- عدم وجود سياسات مقرة تشجع الجامعات الليبية ومؤسسات سوق العمل على إقامة علاقات تبادلية قوية.

- قلة الاهتمام ببرامج المتابعة والرقابة والتقويم لتنفيذ التصور المقترح ومراجعته بشكل مستمر.

سبل التغلب على الصعوبات المتوقعة أمام تطبيق التصور المقترح:

للتغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق التصور المقترح نتبع ما يأتي:

- العمل على إقناع الجهات ذات الاختصاص بإعطاء الجامعات الليبية الاستقلالية لإصدار ما تراه مناسبًا من اللوائح التي تشجع على بناء علاقة تبادلية مع مؤسسات سوق العمل وتساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- توفير الدعم المالي المناسب للتهيئة والإعداد لتطبيق التصور المقترح بشكل مناسب.
- القيام بحملة توعوية في مؤسسات سوق العمل قبل تطبيق التصور المقترح حول أهمية العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل، وتوضيح الفوائد التي ستعود على الطرفين وعلى الاقتصاد الوطني.
- إقامة حلقات نقاش تثقيفية عن مزايا تطبيق التصور المقترح في بناء علاقات تبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل، ومدى فائدتها على مستوى هذه الجامعات بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.
- إقناع الإدارة العليا المسؤولة عن الجامعة ومسؤولي مؤسسات سوق العمل بتبني تطبيق التصور المقترح، وتوضيح أهميته في دعم التنمية الاقتصادية.

التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثتان بالآتي:

1- مراجعة الكليات لفلسفات برامجها الأكاديمية، وتعديلها بصورة دورية وفقًا للاحتياجات المتجددة.

2- تدعيم المعارف والمهارات في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بخبرات ميدانية، لتمكن الخريج بعد انتقاله إلى الحياة العملية من التوافق مع سوق العمل.

3- تواصل الكليات بشكل مستمر مع سوق العمل عبر اللقاءات وورش العمل والبحوث الدورية، وتطبيق ذلك في برامجها وخططها.

4- إعداد مكاتب ضمان الجودة بالكليات دراسات عميقة عن مدى مواءمة مخرجاتها مع سوق العمل، وتزويد وزارة التعليم العالي، والمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بالنتائج.

المراجع:

الأنصاري، عيسى حسن (2005) التعليم العالي الخاص من منظور عالمي: جامعة الأمير محمد بن فهد نموذجاً. الملتقى الثاني للتربية والتعليم: رؤى في التعليم العالي بيروت، لبنان، مؤسسة الفكر العربي.

البهنساوي، ليلى كامل (2018). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر. مجلة كلية التربية، 78(1) 35–97، جامعة القاهرة – كلية الآداب.

الحداد، محمد المحجوب؛ أشكاب، عبد الله محمد (2008). تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس: 2008/7/28.

الحواس، حمد بن خالد بن حمد (2020). تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة 2030. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 9(4)، 104– 121.

الدلو، حمدي أسعد (2016). *إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.

الربيعي، فلاح خلف علي (2017). تحديات الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، *مجلة المستقبل العربي، 39 (457)*، 66–94. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

الربيعي، فلاح علي خلف (2008). *إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي*، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس: 2008/7/28.

الرويس، عزيزة بنت سعد (2017). تعزيز دور الجامعات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030. منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي " الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030"، 17–18/ 10/ 2017. جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

الصمادي، هشام (2016). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن. *مجلة كلية التربية، 64 (4)*، 570–584، جامعة طنطا كلية التربية.

العتيبي، منير (2010). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي: دراسات تحليلية. *المجلة التربوية، 24 (94)*، 251–288. الجمعية المصرية لأصول التربية.

العوفي، محمد (2016). تحسين مخرجات التعليم العالي لمواءمة حاجات سوق العمل: من المتطلبات الرئيسية لتطوير جودة التعليم العالي في سلطنة عمان. *جرش للبحوث والدراسات، 17 (1)*، 453–478. جامعة جرش.

المبمان، منصور عبد الله (2012). *تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل ومعالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية*، ورقة عمل مقدمه للمؤتمر الدولي (تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص) السلط – الأردن.

بالتمر، أحمد علي (2015). *واقع تخطيط القوى العاملة ومخرجات العملية التعليمية بمدينة بني غازي– ليبيا*، WWW.beltamer.com،2015 /4/22،ص1.

باناعمه، فوزية بنت عبد الرحمن (2019). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (184)، (1)*، 725-746.

داغر، أزهار خضر؛ الطراونة، اخليف يوسف؛ القضاه محمد أمين حامد (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل. *دراسات، العلوم التربوية، 43 (5)*، 2033- 2049.

دمنهوري، هند محمد شيخ (2013). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: *الاقتصاد والإدارة، 27(1)*، 169- 225.

عبيدات، ذوقان؛ عبد الحق، كايد؛ عدس، عبد الرحمن (2012). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. الأردن: دار الفكر.

علي، سهام (2010). *أنموذج مقترح للمواءمة بين مخرجات الجامعات الرسمية السعودية وحاجات سوق العمل بناء على مفاهيم التفكير النظمي*(رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

فالي، نبيلة (2017). مخرجات التعليم العالي وتحديات سوق العمل في ولاية سطيف. *مجلة دراسات، (65)*، 186-199. جامعة عمار ثليجي.

فضيل، رايس. (2015) *"دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل*. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي. جامعة لشارقة. الإمارات العربية المتحدة. 3-2015/3/5.

مجموعة خبراء (2016). *ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي*، دراسات للبنك الدولي، مجموعة البنك الدولي.

محمد، محمد حمد (2014). مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان. *مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 17 (28)*، 173-220.

منصور، عبد القادر (2013). دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة سرت، ليبيا.

اليونسكو" منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (2015)، التعليم 2030، إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، باريس، ديسمبر.

Ionescu, A. M. (2012). How does education affect labor market outcomes? Review of Applied Socio-Economic Research 4(2),130.